**الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي**

**OIC/MCSD-2/2023/CAIRO-DECLRATION**

**الأصل عربي**

# إعلان القاهرة

**الصادر عن المؤتمر الوزاري الثاني للتنمية الاجتماعية**
**في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي**
**تحت شعار: "العدالة الاجتماعية والأمن المجتمعي"**

**القاهرة – جمهورية مصر العربية**
**16–17 ذو القعدة 1444**
**(5 – 6 يونيو 2023 )**

# إعلان القاهرة

-

نحن وزراء التنمية الاجتماعية ورؤساء وفود الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي المشاركين في الدورة الثانية للمؤتمر الوزاري للتنمية الاجتماعية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي المنعقدة بمدينة القاهرة بجمهورية مصر العربية يومي 5 و 6 يونيو 2023 (الموافق 16 و 17 ذو القعدة 1444 هـ) تحت شعار: "العدالة الاجتماعية والأمن المجتمعي"؛

**إذ نُقدر** الدور البناء الذي تقوم به منظمة التعاون الإسلامي لإرساء آليات التعاون بين الدول الأعضاء في المنظمة ومؤسساتها المتخصصة بهدف تحقيق التكاتف والتعاون من أجل حماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإعلامية والتربوية للمجتمعات، وبما يتوافق مع ما تضمنه العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والثقافية والاجتماعية؛

**وإذ نؤكد** مجددًا أهمية الالتزام بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، والعمل على صون القيم المجتمعية للأسرة وحقوق المرأة والطفل والشباب وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة، باعتبارها إحدى ركائز تحقيق التنمية المستدامة؛

**وإذ نؤكد** كذلك على أهمية إثراء العمل الاجتماعي من خلال مراعاة المنظور التنموي والذي يسعى إلى تعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمواطنين، وعلى رأسها الحق في التنمية، وكذلك تعزيز الحق في تكوين الأسرة والحفاظ على كيانها والعمل على صون وتعزيز دور الأسرة باعتبارها الركن الأساسي والطبيعي للمجتمع:

1- **نرحب** بقرارات مجلس وزراء الخارجية الصادرة عن دورته التاسعة والأربعين المنعقدة في نواكشوط، بالجمهورية الإسلامية الموريتانية، وخاصة منها القرار رقم: 49/4-ث بشأن حماية قيم مؤسسة الزواج والأسرة في إطار القيم الإسلامية الأصيلة، **وندعو** الدول الأعضاء وأجهزة مؤسسات المنظمة ذات الصلة إلى تنفيذها.

2- **ندعو** إلى تعزيز التعاون مع أجهزة ومؤسسات المنظمة العاملة في مجال التنمية الاجتماعية، بما في ذلك منظمة تنمية المرأة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي ودعم جهودها في هذا المجال، وخاصة جهودها من أجل القضاء على العنف ضد الأطفال، ومعالجة قضية عمالة الأطفال وتمكين مؤسسة الزواج والأسرة،

والحفاظ على الرفاه والضمان الاجتماعي لكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة، وتعزيز مشاركتهم وكفالة الإدماج الاجتماعي لهم.

3- **نؤكد** التزامنا بتعزيز التعاون بين الدول الأعضاء في هذه المجالات، ونعول على الأمانة العامة للمنظمة لطرح برامج لتمكين الدول من تبادل الخبرات وتنسيق آليات التعاون وبناء القدرات وتبادل الخبرات بين الدول حول نظم الرعاية البديلة، وصياغة رؤية مستقبلية لسياسات الرعاية الاجتماعية.

4- **ندعو** الدول الأعضاء إلى الالتزام بتنفيذ القرارات والتوصيات الصادرة عن مؤتمرات وفعاليات منظمة التعاون الإسلامي فيما يتعلق بتحقيق التنمية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية وتعزيز مفهوم العمل التطوعي لدى الشباب وتعزيز القيم الثقافية والاجتماعية للأطفال والأسر، وذلك من خلال التعاون مع أجهزة مؤسسات المنظمة ذات الصلة، وخاصة منظمة العالم الإسلامي للتربية والعلوم والثقافة (الإيسيسكو)، لتحقيق السلامة والحماية للأطفال وكبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة.

5- **كما نؤكد** كذلك على أهمية التعاون بين الأمانة العامة وأجهزة المنظمة ذات الصلة لاستشراف آليات العمل مع الدول الأعضاء في القضايا الاجتماعية، وخاصة مع مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (سيسريك) بهدف تعزيز القدرات البشرية للمؤسسات الوطنية ومساعدة الدول من أجل تحقيق الأهداف التنموية من خلال تنظيم دورات تدريبية وورش عمل لتنمية القدرات.

6- **نقر** بأهمية التعاون للحد من المخاطر والتحديات التي قد تؤثر على كيان الأسرة والأبناء، وتحقيق التنشئة الملائمة للطفولة، وزيادة الوعي المعرفي حول القضايا المجتمعية، ومنها المشكلة السكانية وتنمية الأسرة والعنف الأسري والتربية الأسرية الإيجابية.

7- **نشجع** الحوار بين الدول الأعضاء وأجهزة ومؤسسات منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة. ونشدد على دور المجتمع المدني والقطاع الخاص، بما يمكن من إرساء آليات التعاون والعمل على توفير فرص عمل مناسبة للشباب للقضاء على البطالة ومعالجة التحديات الوظيفية التي تواجههم وتعزيز ودعم الأسرة ورفاه الأطفال وتوفير الدعم لكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة والمرأة وتمكينهم من المشاركة الفعالة في شتى المجالات، والاستفادة من إسهاماتهم في مسارات العمل الوطني.

8- **نؤكد** أهمية استحداث آليات للرصد والرقابة على آليات عمل الجهات المعنية بالقضايا الاجتماعية ومتابعة وتقييم مدى تنفيذ الخطط والاستراتيجيات الوطنية ذات الشأن، مع تعظيم دور الرقابة الاجتماعية.

9- **نشيد** بسعي وزارات التنمية الاجتماعية في الدول الأعضاء إلى تحقيق الأمن المجتمعي، ويتحقق هذا الهدف من خلال تماسك المجتمع وتوفير برامج لرعاية الفئات الأكثر ضعفا والأكثر فقرا. كما أن هناك ضرورة للعمل على الاستفادة من التطورات التكنولوجية والتي تساهم في تقدم المجتمعات والوقوف على التحديات وتأثيرات استخدامات التكنولوجيا على المنظومة الاجتماعية والأخلاقية في المجتمع، باعتبارها إحدى تحديات الأمن المجتمعي عند استخدامها في العنف ضد المرأة والطفل، والعمل على تعزيز التمكين الرقمي لهما من خلال سد الفجوة الرقمية وخلق مساحات آمنة من العنف الإلكتروني ضدهما.

10- **نؤكد** على أهمية تطوير العشوائيات وتوفير السكن اللائق وتوفير الخدمات التي تراعي حقوق الإنسان من توفير الخدمات الأساسية مثل المياه والصرف الصحي والكهرباء، وذلك من خلال تبني سياسات وبرامج حكومية ملائمة تلتزم بحماية الحق في السكن اللائق، الذي يعتبر أحد عناصر الأمن المجتمعي ويساهم في الحد من الفقر والإرهاب والتطرف.

11- **ندعم** وجود برامج حماية اجتماعية، مثل برنامج تكافل وكرامة (بجمهورية مصر العربية) من أجل تحقيق الأمن المجتمعي؛ كما أن التمكين الاقتصادي يخرج الفئات الأكثر عوزا من دائرة الفقر والعوز إلى دائرة التمكين والإنتاج؛ وأن ترابط هذه البرامج يؤدي إلى تقديم أفضل سبل الدعم والحماية والتمكين لهذه الفئات بما يحقق مصالحها الفضلى ويؤدي إلى تنشئة أفراد صالحين في المجتمع ويمنع من انحرافهم.

12- **نرحب** باستعداد جمهورية مصر العربية لنقل خبراتها في تلك المجالات إلى الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، والعمل على استشراف فرص التعاون المستقبلية والاستفادة من خبرات وتجارب الدولة المصرية من خلال الأنشطة والبرامج الاجتماعية التي أطلقتها مثل: برنامج "تكافل وكرامة"، وبرنامج "حياة كريمة"، و"رفيق المسن"، و"المشروع القومي لتنمية الأسرة المصرية"، و"مودة"، وغيرها من المبادرات والبرامج.

13- **نعـــرب** عـن خـــالص امتناننـــا لجمهوريـــة مصـــر العربيـــة علـــى استضـــافة الـــدورة الثانيـــة للمـؤتمر، وعـن خـالص شـكرنا لفخامـة السـيد عبـد الفتـاح السيسـي، رئـيس جمهوريـة مصـر العربيـة، لوضـع المـؤتمر تحـت رعايـة سـيادته، **ونعـرب** عـن بـالغ تقـديرنا لـوزارة التضـامن الاجتماعي المصرية على كرم الضيافة التي حظي بها المشاركون.

14- **نشـيد** بجهـود كـل مـن جمهوريـة مصـر العربيـة والأمانـة العامـة لمنظمـة التعـاون الإسـلامي فـي التنظـيم النـاجح للـدورة الثانيـة للمـؤتمر الـوزاري للتنميـة الاجتماعيـة فـي الـدول الأعضـاء في منظمة التعاون الإسلامي.

15- **نـــثمن** وعـــي الـــدول الأعضـــاء فـــي المنظمـــة حـــول الحاجـــة إلـــى استشـــراف آليـــات لـــدعم القضـــايا المتعلقـــة بالتنميـــة الاجتماعيـــة، والاتفـــاق علـــى عقـــد المـــؤتمر الـــوزاري حـــول التنميـــة الاجتماعيـــة مـــرة كـــل عـــامين للتطـــرق إلـــى المســـائل الاجتماعيـــة التـــي تتعلـــق بالأســـرة ودورهـــا فـــي الحفـــاظ علـــى كيـــان المجتمـــع، ورفـــاه الطفـــل، وحمايـــة ورفـــاه كبـــار الســـن وحمايـــة وإدمـــاج ذوي الاحتياجات الخاصة وذوي الإعاقة.